المقال الرابع

مدى الإصلاح المطلوب؟

- **بداية الإصلاح تشكيل وزارة الاختصاصيين.**
- **يجب رفع العمالة الزائدة عن عاتق الجهاز الوظيفي.**
- **الحل الأفضل هو تفكيك الجهاز الحكومي وإعادة تركيبه على أسس من الموضوعية والتخصص.**
- **فراعنة لم يجدوا من يردّهم فتفرعنوا!.**

ما مضمون الإصلاح الذي نريده لأنفسنا؟ ما الذي نشكو منه؟ ما الذي يلوم الناس السلطة الوطنية عليه؟

دعونا نفترض لصالح البحث أن الحالة الصراعية القائمة بيننا وبين المحتلين اتخذت ـ ولو مؤقتا ـ وضعا هادئا يسمح بإجراء الإصلاح الذي نريده؟ فماذا نفعل حينئذ؟

<u>أولا:</u> إننا نتفهم الحكمة البعيدة من وراء الحرص على إبقاء منظمة التحرير حاضرة في المشهد السياسي الفلسطيني. ونثني على وجود إطار مشترك بين اللجنة التنفيذية والوزارة يجتمع بصورة دورية كل ثلاثة شهور مثلا. إن الإسرائيليين ما زالوا متمسكين بوجود الوكالة اليهودية بعد اثنين وخمسين عاما على قيام إسرائيل. ولكن هذا كله شيء، وأن تدمج اجتماعات مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية للمنظمة معا كل أسبوع شيء آخر، نعتقد أنه لم يعد مناسبا. ونحن مع الاجتماعات المنفصلة لكل منهما. ونحن أيضا مع تفعيل المنظمة لتقوم بدورها في حياة الفلسطينيين خارج فلسطين.

<u>ثانيا:</u> بداية العمل في الإصلاح هو تشكيل وزارة التكنوقراط التي طالبنا بها منذ عدة سنوات ورأينا أنها هي الصيغة الفضلى لظروفنا الفلسطينية. ومعنى التكنوقراط ببساطة: الاختصاصيون البارزون الذين يفهمون ويملكون الخبرة في تخصصاتهم. ولدينا كفاءات فلسطينية متوفرة في الداخل والخارج، وشأنهم شأن هذا الشعب المبارك ببركة الأقصى، مستعدون للتضحية مجانا إذا أحسوا أن الغاية نبيلة وأن التوجه جدي وأن حصيلة العمل سوف تصب في المصلحة الوطنية الفلسطينية. ولا أظنني واهما إذا تصورت أن هناك العديد من هذه الشخصيات التي تلقى إجماعا حولها.

وقد أظهرت التجربة أن تشكيل الوزارة من أعضاء المجلس التشريعي يؤدي إلى العديد من السلبيات التي يجب اجتنابها في وضعنا:

السلبية الأولى هي احتمال إيكال الوظيفة إلى أناس غير مختصين وبالتالي تحمل دولتنا التي هي تحت التأسيس تلاميذ يتهجون أبجدية الاختصاص الذي تربعوا فوق مرجعيته.

السلبية الثانية هي إدخال التنظيمات والأحزاب المشاركة بالحكم في امتحان صعب قد يقضي على مكانة التنظيم وسمعته، لا سيما حزب الأغلبية، في وقت ما زالت الحاجة فيه ماسة لروح النضال وللعمل مع الجماهير، وعلى تنظيم الأغلبية أن يستنبط العبرة مما حدث للحزب الحاكم في الاتحاد السوفييتي الذي أصابته تجربة السلطة بالعلل التي ما لبثت أن قضت على سلطته.

والسلبية الثالثة هي احتمال أن يعمل العضو في المجلس التشريعي وعينه على الوزارة فلا يعطي النيابة حقها. وربما شاب كلامه أو صمته قصد غير موضوعي، وربما جامل أحدا أو هاجم أحدا لغير دواع موضوعية. وذلك على عكس ما لو كانت مسألة الوزارة قضية غير واردة بالنسبة إليه أو بالنسبة إلى جماعته وفريقه.

<u>ثالثا:</u> من الحقائق المعروفة جيدا، دون حاجة لأي استقصاء، أن جميع الإدارات والسلطات والوزارات والأجهزة مكتظة بالموظفين الذين اقتضت اعتبارات مختلفة، ليس من بينها حاجة العمل الفعلية، تعيينهم في وظائف حكومية تضمن لهم لقمة الخبز، بعدما صارت وظائف الحكومة هي الملاذ الوحيد لآلاف العاطلين عن العمل، ممن كانوا يعملون داخل الخط الأخضر ثم تعمد الاحتلال قطعهم عن أعمالهم، أو من العائدين الذين كانوا يعملون من قبل في صفوف منظمة التحرير وفصائلها وعادوا إلى الوطن برفقة القيادة. فهذا الاكتظاظ الكبير أشبه بالوزن الزائد فوق جسم مريض. والأطباء يقولون للمريض أول ما يقولون: عليك بضبط وزنك

لينا سب طولك. أما في الحالة التي نحن بصددها فينبغي أن نكون فاهمين أن أي إصلاح مستحيل قبل أن يرفع عن جسم الإدارة الحكومية آلاف الموظفين الذين لا حاجة للعمل بهم. وهذا (الرجيم) الضروري لا يعني أبدا قطع أرزاق هؤلاء الناس. بل يعني ببساطة أن يكون هناك حل للمشكلة يفصل بين ما هو في حقيقته نوع من الضمان الاجتماعي الذي تقرر لهؤلاء العاطلين، ولهم الحق فيه تماما، وبين ما هو عمل وإنتاج ووظيفة حكومية.

وقد يرى البعض أن القطاع الخاص يمكن أن يستوعب جزءا من القوى البشرية إذا كان يتمتع بتسهيلات حكومية تفتح أمامه فرص الربح. وذلك يأتي بناء على دراسة وخطة تستفيد من النتائج التي توصلت إليها تجارب الآخرين، وهي متاحة لمن يبحث عنها أما التعامل مع القطاع الخاص بأسلوب (ادفع بالتي هي أحسن.. وإلا..)، و(التعليط) على نسبة الـ ١٧% التي يتعين ردها إلى الممول، وقيام أصحاب السلطان - مستعينين بسلطانهم - باحتكار استيراد المواد الأساسية وبينها الوقود والدخان ومواد البناء والمواد الغذائية الأخرى وغيرها وغيرها، ثم عدم الاكتفاء بذلك، وإنما ملاحقة أصحاب الأعمال في كل قطاع من قطاعات التجارة والإنتاج والمقاولات لفرض صيغ المشاركة معهم، بحيث صار من الطبيعي أن لا يغامر أي صاحب رأسمال بالاستثمار إلا في عمليات محدودة مضمونة قصيرة الدورة كما صار من الطبيعي أن لا يغامر أي صاحب رأسمال بتحمل توظيف شخص سيرتب عليه عبئا مستمرا.

رابعا: أعتقد أننا يجب أن نستعين بتقرير مسحي شامل، يصف الحالة الراهنة للبنيان الإداري الحكومي، وبتقرير علمي فني منفصل مواز له ومكتوب من قبل أخصائيين لا علاقة لهم بواضعي التقرير المسحي.

وسيوفر التقرير المسحي صورة شاملة، بالأرقام وبالكلمات، عن القوى البشرية والمهام والأداء والإنجاز خلال السنوات الماضية، حسب المعايير العلمية المعتمدة في مثل هذه المسوح. ويهمنا في اللحظة الحالية على نحو خاص التعرف إلى القوى البشرية ومؤهلاتها العلمية وخبراتها العملية وتقاريرها الوظيفية السنوية.

أما التقرير العلمي الفني فيجب أن يقدم خريطة نظرية وتصميما للهيكل الإداري المناسب للأغراض المحددة للإدارة الفلسطينية وفق المصلحة الفلسطينية، وتتمثل هذه المصلحة - كما نعتقد - في إقامة جسم إداري موحد بين شطري الدولة العتيدة (باعتبارها الشيء الممكن)، ويجب أن يتصف بالحداثة والنجاعة والاقتصاد. كما يجب أن يتضمن التقرير العلمي الفني وصفا وظيفيا يحدد واجبات القائم بكل وظيفة من الوظائف العليا، ونعني بها وكلاء الوزارات والمدراء العامين والمدراء على الأقل. كما يحدد التقرير الأسلوب الأفضل لدورة العمل داخل كل وزارة وكل إدارة بما يحقق النجاعة والتسهيل والاقتصاد في الوقت وفي الجهد.

خامسا: ينبغي تعبئة خريطة الهيكل الإداري، نظريا على الورق، بالقوى البشرية المؤهلة المناسبة للمواقع المرسومة دون نظر إلى الوزارة أو الإدارة أو الموقع السابق الذي كان الموظف المقصود يشغله، ودون النظر إلى الخلفية التنظيمية أو الواسطة التي جلبت الموظف إلى الوظيفة. وإنما يجب قراءة التقارير المسلكية بأكبر قدر من العناية والاهتمام.

وعندما يراجع مجلس الوزراء المشكل من التكنوقراط تلك الخريطة ويوافق عليها بعد وضع التعديلات الملائمة، ينبغي نشرها على الناس كما ينبغي أن يتوفر ثقل الجميع، بمن فيهم الرئيس والمنظمة والمجلس التشريعي والفصائل (والجماهير بخاصة) لوضع تلك الخطة موضع التنفيذ.

أما الموظفون الذين لا حاجة للهيكل الإداري بهم، فلا يجوز حرمانهم من رواتبهم، ولا من فرص عمل وربما فرص تأهيل يجري بحثها لاحقا، بشرط أن لا تبدأ الوساطات والتدخلات لخرق الترتيب المتخذ والقاعدة المقررة ولإعادة الأمور إلى سابق عهدها الفوضوي والمترهل. فإذا حدث خرق واحد للقاعدة فإن الخروق لن تتوقف بعدها، وإلا سادت أوساط الآخرين حالة من التذمر الذي سينتقل إلى قطاعات أوسع. إن الغاية هي رفع ما دعوناه في أول المقال الوزن الزائد عن جسم المريض. وهو مطلب يعادل في أهميته، إن لم يزد، على مطلب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

سادسا: في نطاق حقي وواجبي في المجلس التشريعي اقترحت في جلسة الخميس السادس عشر من أيار التي بحثت بنود الإصلاحات إضافة اقتراح محدد بأن لا يقتصر الأمر على تمرير التوصيات على قاعدة (عفا الله عما سلف) بل رأيت وجوب أن ترفع إلى رئيس المحكمة العليا تقارير هيئة الرقابة التي تشتمل على

وقائع سوء الائتمان أو التبديد أو اختلاس المال العام تمهيدا لاتخاذ المقتضى القانوني قضائيا ضد المشتبهين. وقد جرى التصويت على الاقتراح بصيغته المتضمنة هذه الآليات الإجرائية والأوصاف التي استخدمتها في المادة المضافة، فوافق المجلس عليها بالإجماع دون تعديل. ولذلك فوجئت حينما وجدت التوصيات النهائية المطبوعة بمعرفة الطابعين تشتمل على صيغة أخرى (تطالب السلطة التنفيذية بمساءلة ومحاسبة كل من أساء استخدام المال العام). وهي صيغة عمدت إلى التحوير في التوصية التي أقرها المجلس بالإجماع بأسلوب جردها من تحديدها ومن دقتها. فبدلا من البداية العملية التي حددناها بأن تحول تقارير هيئة الرقابة العامة إلى القضاء، جاءت كلمة (يطالب المجلس السلطة التنفيذية) وهي الصيغة التي مضى على استخدامها من قبل المجلس سبع من السنوات العجاف. وبدلا من أن تلاحق قضايا سوء الائتمان وغيره، وهو تعبير شامل لحالات كثيرة متصورة، اقتصرت التوصية في الطباعة على حالة إساءة استخدام المال العام التي لا تشمل استغلال النفوذ والمنصب في تحقيق الربح مثلا، وتلك صورة يتحدث الناس عنها كثيرا.

إن محضر ذلك الاجتماع يبرهن على ما أقول. وإن تغيير التوصية بحجة إعادة الصياغة أمر يخالف الأصول ولن أقول أكثر من هذا الآن. والحقيقة أنني أردت بتلك المادة أن لا تبقى الأمور دون حساب. لأن كثيرا من الفراعنة يتفرعنون لأنهم لا يجدون من يردهم عن تفرعنهم. وبعض هؤلاء لهم عيون وقحة، إلى درجة أن بعض من جمعوا الملايين من استغلال مناصبهم واحتكار أرزاق الناس، لا يستحون أن يطلعوا على الشعب الفلسطيني بهيئة المصلحين الكبار. ونسوا أن هذا الشعب المسيس الواعي الموسوس من كل سلطة لا يمكن الضحك على ذقنه وحسبنا أن نذكر القراء بقصة الملك الذي عمل له الخياطة الغرباء بدلة عكفوا على صنعها مدة طويلة. غير أنهم كانوا يلعبون به ويظنون أن الخوف سيمنع الناس من الكلام. فقد انكشفت اللعبة وانكشف عري الملك حالما خرج إلى الشارع وقال طفل صغير بين المتفرجين: الملك عريان.. الملك عريان.. فرددتها الجماهير من بعده: الملك عريان..